وزارة الداخلية واللامركزية
المديرية العامة للمجموعات الإقليمية

تقرير عام ومالي 2014 حول استخدام اعتمادات ص.ج.ت 2013

إدارة الماليات المحلية

اللجنة الفنية الوطنية لتقييم ومتابعة
ص.ج.ت

تقـــريـــــر عـــام ومـــالي لسنـــة 2014 حـــــول استـــخدام اعتمـــادات التجهيـــــز للصنـــــدوق الجهـــوي للتنميـــة للسنـــة الماليـــــة 2013

يهدف الصندوق الجهوي للتنمية الذي تم إنشاؤه في سنة 1980 وأعيد تنظيمه في سنة 1994 ثم في سنة 2003 ومؤخرا في سنة 2011 بموجب المرسوم رقم 2011-059 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2011 ،إلي دعم التحويلات المالية من طرف الدولة لصالح البلديات بغية تحسين الموارد الموضوعة تحت تصرفها وترقية ولوج المواطنين إلي الخدمات الأساسية تطبيقا لإعلان سياسة اللامركزية والتنمية المحلية المصادق عليها من طرف الحكومة في 22 ابريل 2010.

ينص هذا المرسوم علي:

(i) تقييد **ص.ج.ت** في قانون المالية بنسبة مأوية من ميزانية الدولة تحدد كل سنة من طرف مجلس الوزراء؛

(ii) الالتزام بوضع الاعتمادات في حصتين تحت تصرف البلديات: في 30 مارس كآخر أجل بالنسبة للنصف الأول من السنة و 30 يونيو بالنسبة للنصف الثاني؛

(iii) إنشاء لجنة فنية وطنية مكلفة بمتابعة تقييم استخدام الاعتمادات.تقوم هذه اللجنة، في كل سنة، بتحرير تقرير عام و مالي يكون موضوع بيان في مجلس الوزراء.

<u>توزيع الصندوق الجهوي للتنمية ووضعه تحت التصرف:</u>

بعد خصم نسبة 2% المخصصة للمتابعة والتقييم ودعم قدرات الإدارة التي يتم تسييرها من طرف وزارة الداخلية واللامركزية، تمنح الاعتمادات للبلديات علي أساس قاعدة توزيع تشمل أربعة معايير:

i) حصة جزافية بنسبة 10% توزع بين كافة البلديات بصفة متساوية؛

ii) حصة بنسبة 20% توزع علي أساس حجم فقر السكان علي مستوي كل بلدية؛

iii) حصة بنسبة 50% توزع علي أساس الحجم الإجمالي لعدد سكان كل بلدية؛

iv) حصة 18% توزع علي أساس تأخر كل بلدية في مجال التجهيز.

تشكل الحصة الجزافية بنسبة(10 %) والحصة بنسبة (20%) الموزعة حسب عدد السكان الفقراء، الغلاف المالي المخصص للتسيير(30%)، بينما تشكل الحصة الموزعة علي أساس العدد الإجمالي للسكان نسبة(50%) والحصة الموزعة علي أساس التأخر في مجال التجهيزات نسبة(18%)، الغلاف المالي المخصص للتجهيز(68%).

يوزع مبلغ 3.500.000 أوقية **ص.ج.ت. لسنة 2013** علي النحو التالي:

- حصة تجهيز/استثمار البلديات: مثبتة عند 2.380.000.000 أوقية؛
- حصة تسيير البلديات: مثبتة عند 1.050.000.000 أوقية؛
- حصة تقييم ومتابعة الصندوق: مثبتة عند70.000.000 أوقية.

فيما يخص السنة المالية 2013، تم تقييد مبلغ 3،5 مليار أوقية في الميزانية الأصلية (قانون المالية الأصلي لسنة 2013 ـ العنوان 73، ميزانية الاستثمار 02، الفصل 11، الجزء 6، المادة2"مرصدات مدمجة") ويمثل هذا المبلغ نسبة3،14% من نفقات الاستثمار في ميزانية الدولة(110 مليار أوقية ـ قانون الميزانية الأصلية 2013) أي 0،89% من الميزانية العامة للدولة(394.894.710.000 أوقية ـ قانون الميزانية الأصلية لسنة 2013).

يجدر التنبيه إلي أن البلديات حصلت بالفعل علي نصف المبلغ فقط المخصص للتجهيز . ويرجع ذلك علي ما يبدو إلي إرادة ترمي إلي توقيف الاستثمار في انتظار تنصيب المجالس البلدية الجديدة المنبثقة عن الانتخابات المحلية في دجمبر 2013.

ثم جاء بعد ذلك، قانون المالية 2013 المعدل رقم 2014 - 001 بتاريخ 8 إبريل 2014، فحدد المبلغ النهائي المقيد علي عنوان الصندوق الجهوي للتنمية ب 2.309.999.607 أوقية أي انخفاض مقداره 1.190.000.393 أوقية و هو ما يقابل نصف حصة التجهيز من ص.ج.ت التي سلمت أصلا للبلديات علي السنة المالية 2013.

يقدم هذا التقرير إذن حصيلة عن توزيع الاعتمادات الممنوحة للبلديات للسنة المالية 2013 وبالخصوص استخدام هذه الأخيرة للاعتمادات المقيدة للحصة المعروفة بحصة التجهيز من الصندوق الجهوي للتنمية. يعتمد التقرير علي أرقام **ص.ج.ت. لسنة 2013** وعلي التقارير البلدية عن استخدام الاعتمادات المدعمة علي مستوي الولايات. و بالنسبة للسنة المالية 2013، أحالت مائتان وأربعة عشر بلدية تقاريرها. وتعتبر اعتمادات التجهيز للبلديات المتبقية، من حيث المبدأ، غير مستخدمة. ويتعلق الأمر، كما هو الحال في السنة الماضية، ببلديتي: القبره(ولاية لعصابه)، والمكفه(ولاية الخوص الشرقي).

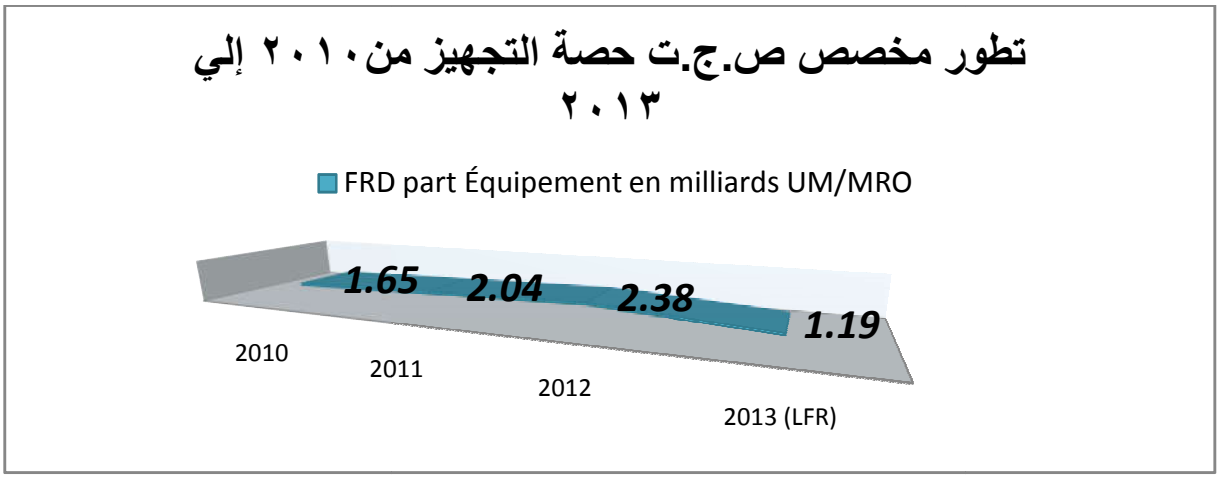
وقد اعتمد التوزيع نفس الطريقة التي أجري بها في سنة 2012 دون أن يغيب عن الذهن الطابع الاستثنائي، بالمعني الحرفي، للسنة المالية 2013 فيما يخص حصة التجهيز.

وانطلاقا من المعاينات التي تم إجراؤها، ستأتي في الأخير مجموعة من التوصيات والمقترحات لتكملة التقرير بغية تحسين تسيير **ص.ج.ت** وتأثيره والمساهمة بهذا في التنمية الفعلية للبلديات عن طريق إقامة تجهيزات تستجيب للحاجات الحقيقية للمواطنين.

تطور المبالغ بين السنوات المالية 2010، 2011 ،2012 و 2013

لقد ارتفع إذن المبلغ الإجمالي للصندوق الجهوي للتنمية بمبلغ 500.000.000أوقية بين 2011 و2012 من ثلاثة (3) مليارت إلي من ثلاثة(3،5) مليارت أوقية ونصف(16،67+%)، ليبقي في هذا المستوي في سنة 2013 طبقا لقانون المالية الأصلي لسنة 2013. وتبقي قواعد التوزيع بين التسيير والاستثمار والمتابعة والتقييم مطابقة لتلك المحددة منذ 2011 بموجب المرسوم رقم 2011-059 الصادر بتاريخ 14 فبراير 2011.

غير أن التعديلات التي أجريت عن طريق قانون المالية التصحيحي لسنة 2013، قد أدت إلي تخفيض مخصص حصة التجهيز بقسمتها علي أثنين من 2012 إلي 2013 لتنتقل من مبلغ 2،38 مليار أوقية إلي 1،19 مليار أوقية.



وهكذا ينخفض مبلغ ص.ج.ت في مجمله من 3،5 مليار أوقية إلي 2،31 مليار أوقية.

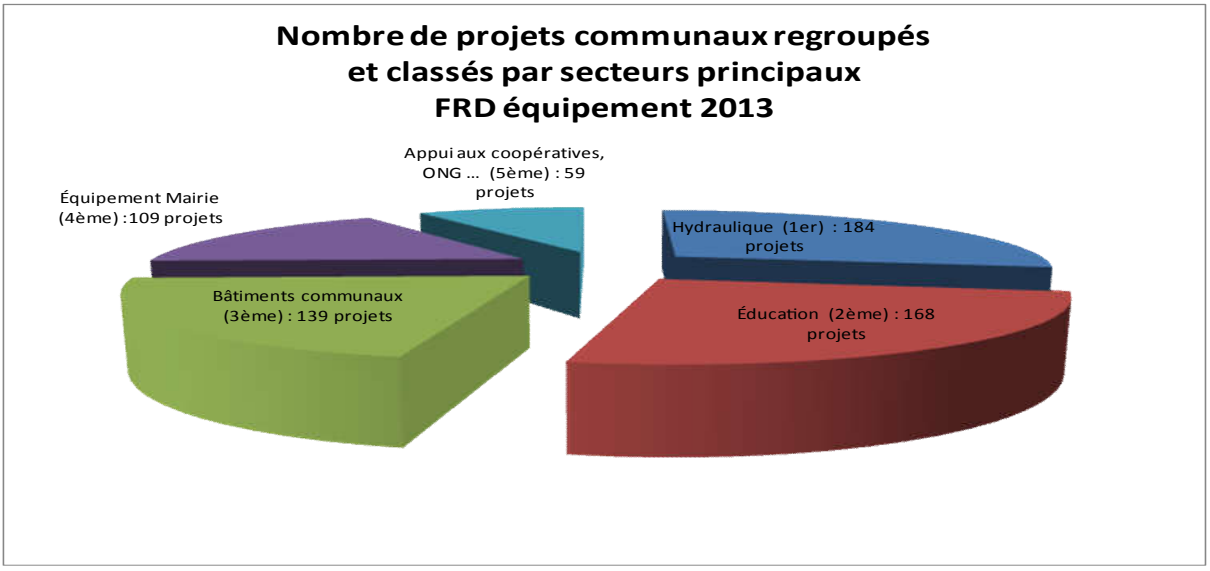
يبين الجدول أدناه المبالغ المصادق عليها بالتحديد بالنسبة للسنوات المالية من 2010 إلي 2013 ويفرق بين المبالغ الواردة في القوانين المالية الأصلية وتلك الواردة في القوانين التصحيحية لسنة 2013:

	المبالغ في 2010 (بالتحديد)	المبالغ 2011 (بالتحديد)	2012 المبالغ (بالتحديد)	**المبلغ في 2013 ق.م.أ2013**	**المبالغ في 2013 ق.م.ت2013**
التجهيز	1 650 000 000	2 040 000 000	2 380 000 000	**2 380 000 000**	**1 190 000 000**
التسيير	1 050 000 000	900 000 000	1 050 000 000	**1 050 000 000**	**1 050 000 000**
المتابعة ـ التقييم	300 000 000	60 000 000	70 000 000	**70 000 000**	**70 000 000**
مجموع ص.ج.ت	3 000 000 000	3 000 000 000	3 500 000 000	**3 500 000 000**	**2 310 000 000**

كما هو مبين في التقرير عن السنة الماضية، فإن الحصة المخصصة لتسيير البلديات تبقي في مستوي 2010 طالما أن وفرة المبالغ المالية في سنة 2010، تعوض انخفاض نسبة التوزيع الحاصل في سنة 2011: مبلغ متطابق 1.050.000.000 أوقية ملاحظ في سنوات 2010، 2011 و 2013، في حين أن الحاجيات في مجال نفقات التسيير الناتجة عن تشغيل التجهيزات الجديدة الممولة من طرف **ص.ج.ت** ما فتئت تتزايد.

المشاريع المعلنة على السنة المالية 2013.

يبلغ إجمالي المشاريع للسنة المالية 2013 عددا مقداره 928 مشروعا وهو رقم في انخفاض كبير بنسبة 48 % مقارنة بالسنة المالية 2012(1789 مشروعا). **ويرجع ذلك إلي عدم تسديد القسط الثاني من مخصص التجهيز.**



تتقاسم القطاعات الخمس الأولي نسبة 71% من إجمالي المشاريع المنجزة علي السنة المالية 2013. وعلي الرغم من انخفاض عدد المشاريع، فإن نسبة القطاعات الأربع ذات الأولوية تبقي ثابتة:

- **المياه القطاع رقم واحد مع** 19،83% من إجمالي المشاريع المعلنة(رقم واحد في 2012 مع 25،54% من إجمالي المشاريع حسب تقرير السنة الماضية)؛
- **التهذيب وهو القطاع رقم2** مع 18،10% من المشاريع المنجزة(رقم2 في 2012 مع 20،74%)؛
- **يحتل قطاع "المباني البلدية " رقم3** مع 98، 14% من المشاريع(رقم3 في 2012 مع 13،08%)؛
- **يأتي قطاع "التجهيز البلدي" في الرقم 4** مع11،75% من المشاريع(رقم 4 في 2012 مع 9،22%)؛
- **القطاع الخامس مع عدد المشاريع هو** دعم التعاونيات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية مع 6،36% من إجمالي المشاريع.

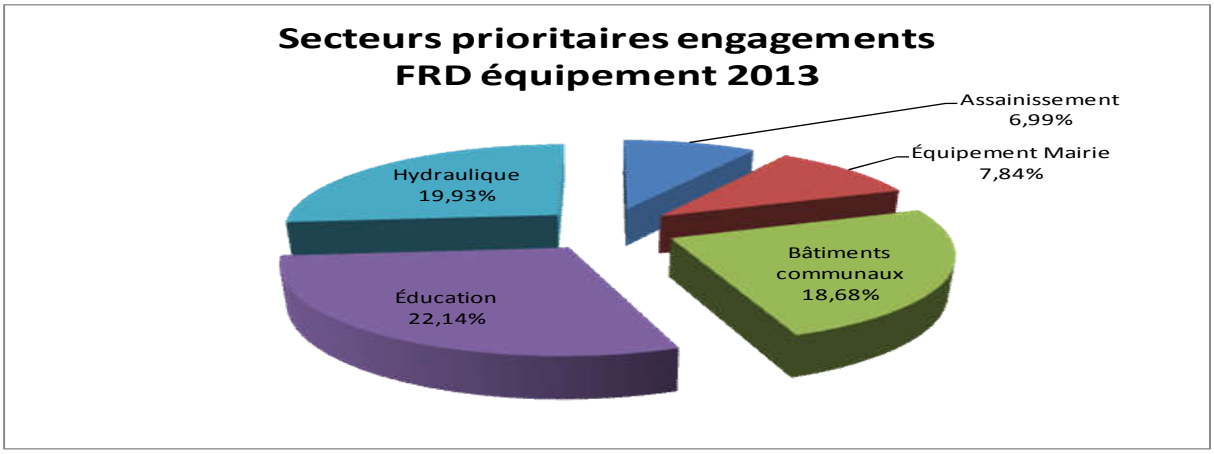
يلاحظ إذن استقرار كبير، من سنة إلي أخري، في توزيع المشاريع علي مختلف قطاعات الاستثمار علي الرغم من الهبوط الكبير الموضح من الجدول أدناه والذي يجمع أيضا كافة القطاعات من 2011 إلي 2013:

Secteur	Nombre de projets 2011	Nombre de projets 2012	Rang 2012	Nombre de projets 2013	%	Rang 2013
Hydraulique	542	457	1	**184**	19,83%	**1**
Éducation	416	371	2	**168**	18,10%	**2**
Bâtiments communaux	209	234	3	**139**	14,98%	**3**
Équipement Mairie	163	165	4	**109**	11,75%	**4**
Appui aux coopératives, ONG …	76	84	6	**59**	6,36%	**5**
Entretien et maintenance	38	42	11	**46**	4,96%	**6**
Assainissement	78	67	8	**45**	4,85%	**7**
Socio-culturel	140	90	5	**38**	4,09%	**8**
Santé	71	67	9	**36**	3,88%	**9**
Agriculture	79	82	7	**34**	3,66%	**10**
Routes/Pistes/pare-feux …	33	31	12	**27**	2,91%	**11**
Transports	28	42	10	**25**	2,69%	**12**
Environnement	17	14	15	**8**	0,86%	**13**
Jeunesse et Sport	12	15	14	**6**	0,65%	**14**
Énergie	11	16	13	**3**	0,32%	**15**
Élevage	7	9	16	**1**	0,11%	**16**
Tourisme		3	17			
Total	**1920**	1789		**928**		

وقد تم استلام تجهيزات 768 مشروعا مع نهاية السنة المالية 2013، أي نسبة 82،76% من المشاريع التي استكملت خلال السنة المالية.

الاستثمار حسب القطاعات

لقد أدت قسمة مخصص التجهيز للصندوق الجهوي للتنمية 2013 إلي هبوط في المصاريف بنسبة 27،24% لتنتقل من 2،23 مليار في 2012 إلي 1،62 مليار في 2013.



القطاع الأول للاستثمار بالنسبة للبلديات الموريتانية في سنة 2013 هو **قطاع التهذيب(02 في سنة 2012)** ويمثل أكثر من 22،14% من مجموع الاستثمارات. وهو بهذا يحل محل **قطاع المباني البلدية** الذي أصبح في الترتيب الثالث مع نسبه 18،68%، .ويستعيد بهذا مكانه في الترتيب الأول كما كان الحال في سنتي 2010 و2011.

يأتي قطاع المياه في الترتيب الثاني(الثالث في 2012) مع19،93% من مجموع الاستثمار.

في الترتيب الرابع قطاع المباني البلدية(الخامس في سنة 2012)مع7،84% من مجموع الاستثمار.

وأخيرا، يحتل قطاع الصرف الصحي الترتيب الخامس(الرابع في سنة2012) مع 99، 6% من مجموع المبالغ المصروفة.

يشابه الاستثمار في سنة 2013 إذن مثيله في سنة 2012 علي الرغم من بعض التعديلات في الترتيب: **القطاعات الخمس الأولي التي تمثل نسبة 75،59%** من مجموع الاستثمارتبقي هي نفسها.

ويلاحظ أخيرا أن القطاعات الثانوية(تمثل مجتمعة أقل من 25% من الاستثمار الكلي) تبقي أيضا ثابتة علي الرغم من اختفاء قطاع السياحة من المصروفات.

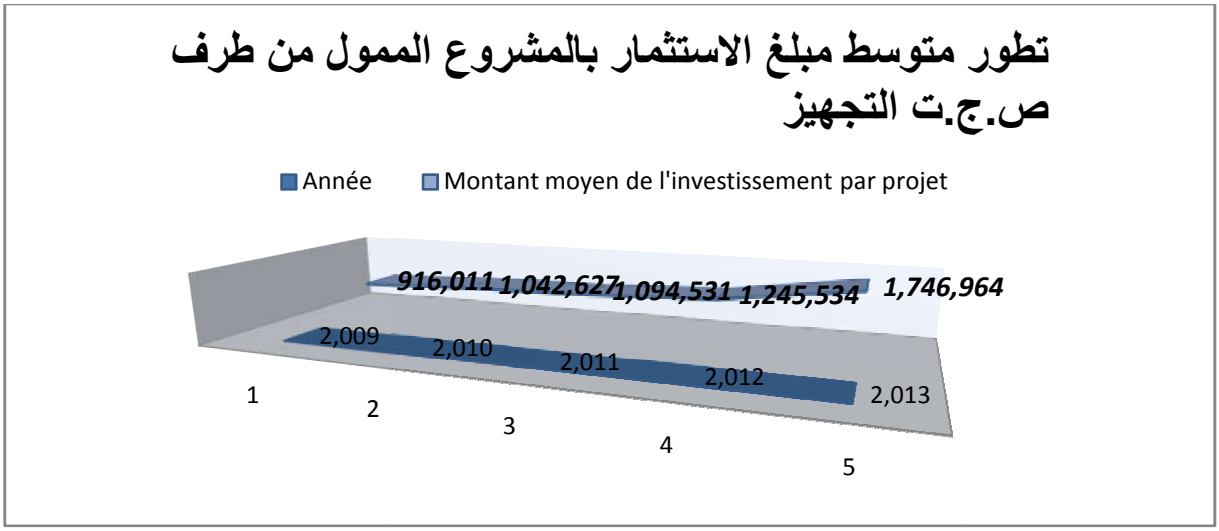
Secteur	Montant engagement par secteur 2012	Rang 2012	Montant engagement par secteur 2013	Part secteur % total engagé 2013	Rang 2013
Assainissement	152 046 629	4	113 285 035	6,99%	5
Environnement	22 818 724	13	19 827 665	1,22%	13
Énergie	10 390 641	16	824 678	0,05%	16
Routes/Pistes …	36 491 069	12	53 711 492	3,31%	8
Transports	60 441 287	10	48 203 877	2,97%	10
Socio-culturel	121 913 937	6	48 897 281	3,02%	9
Tourisme	6 823 580	17			
Jeunesse et Sport	15 586 986	15	3 705 867	0,23%	14
Appui aux ONG, coopératives, associations …	62 950 219	9	36 002 085	2,22%	12
Agriculture	81 247 274	8	41 487 172	2,56%	11
Élevage	18 615 479	14	1 000 000	0,06%	15
Entretien et maintenance	59 592 899	11	69 586 864	4,29%	7
Équipement Mairie	145 598 875	5	127 152 516	7,84%	4
Bâtiments communaux	460 725 170	1	302 832 662	18,68%	3
Éducation	440 835 515	2	359 003 642	22,14%	1
Hydraulique	418 128 681	3	323 178 886	19,93%	2
Santé	114 053 867	7	72 483 033	4,47%	6
Total	**2 228 260 832**		**1 621 182 755**		

تبعثر/ تقطيع الاستثمار البلدي

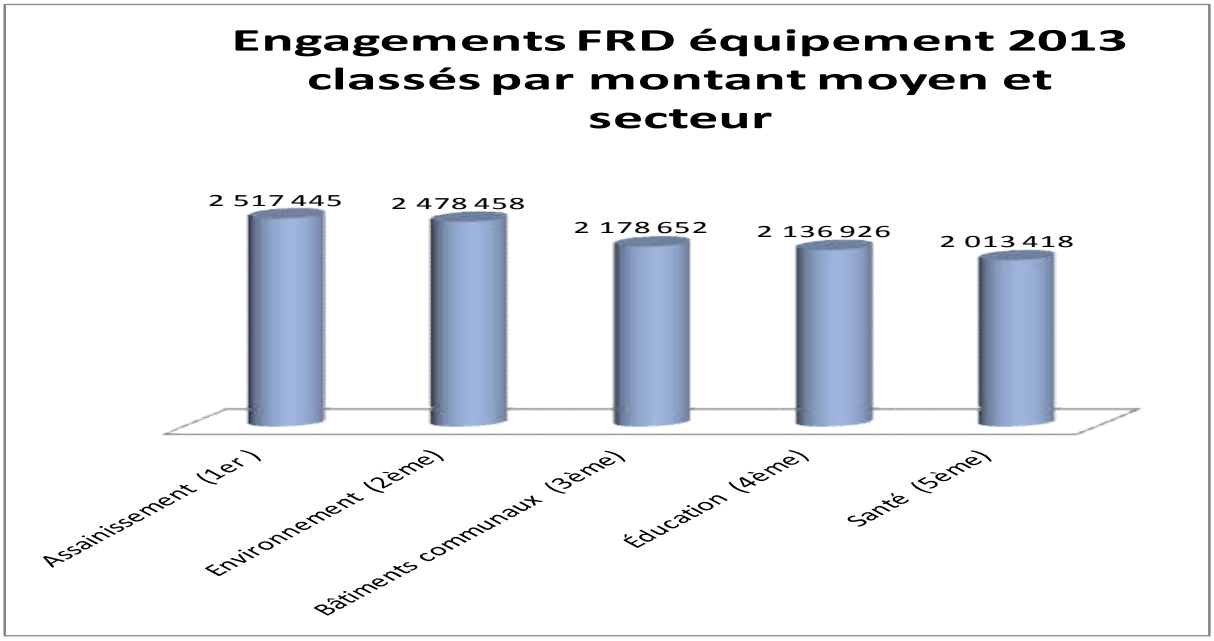
المقام الأول، يجب التذكير إلي أن احتساب **متوسط معدل الاستثمار حسب المشروع** يسمح بإقامة مؤشر علي تبعثر أو تقطيع الاستثمار البلدي. فكلما كان الاستثمار مقطعا، يكون إذن متوسط الاستثمار حسب المشروع ضعيفا و يكون احتمال تأثيرا لاستثمار البلدي علي التنمية المحلية ضعيفا أيضا وكذلك علي تحسين ولوج السكان إلي الخدمات الأساسية، أمرا راجحا.

يحتسب هذا المؤشر بالمقارنة بين مبلغ الصندوق الجهوي للتنمية المصروف وعدد المشاريع المنجزة.

السنة	متوسط مبلغ الاستثمار بالمشروع	التطور علي السنة المالية	التطور من 2009 إلي2013
2 009	916 011		
2 010	1 042 627	13,82%	
2 011	1 094 531	4,98%	**90,71%**
2 012	1 245 534	13,80%	
2 013	**1 746 964**	**40,26%**	



نسبة 40،26% الحاصلة بين السنتين الماليتين 2012 و 2013 قفزة مشجعة لأنها تترجم بعض الاتجاه نحو الحد من تبعثر الاستثمار، حتى إذا كان هذا المبلغ للاستثمار بالمشروع يبقي ضعيفا بالقيمة المطلقة ويفيد بتقطيع كبير ، بل وشامل للاستثمار البلدي.



القطاعات التي بها متوسط مبالغ الاستثمار مرتفعة هي الصرف الصحي(رقم1 ما يزيد علي 2،5 مليار) و البيئة والمباني البلدية. وفضلا عن هذا الترتيب، فإن الجدول أدناه يوضح الضعف المقلق لمبالغ متوسط الاستثمار المصروف بالمشروع، إضافة إلي ميول البلديات إلي تفضيل المشاريع الصغيرة من نوع إعادة التأهيل/الإصلاحات، شراء مستلزمات ، إعانات وحتى نفقات التسيير التي من المعتاد أن لا تستخدم علي اعتمادات ص.ج.ت.

كما يبدو لا توجد قاعدة في مجال التبعثر، إذ من الصعب التعرف علي استراتجيات البلديات في الاستثمار من بعض هذه المعطيات الشمولية.

Secteur	Montant moyen Engagements 2011	Rang 2011	Montant moyen Engagements 2012	Rang 2012	Montant moyen Engagements 2013	Rang 2013
Assainissement	2 095 850	1	2 269 353	2	2 517 445	1
Environnement	349 603	15	1 629 909	6	2 478 458	2
Énergie	905 254	10	649 415	17	274 893	16
Routes/Pistes ...	1 257 782	6	1 177 131	11	1 989 315	6
Transports	2 094 702	2	1 439 078	7	1 928 155	7
Socio-culturel	849 767	11	1 354 599	9	1 286 771	10
Tourisme			2 274 527	1		
Jeunesse et Sport	1 452 797	4	1 039 132	12	617 645	14
Appui aux coopératives, ONG ...	685 484	14	749 407	16	610 205	15
Agriculture	702 916	13	990 820	13	1 220 211	11
Élevage	179 815	16	2 068 387	3	1 000 000	13
Entretien et maintenance	1 247 193	7	1 418 879	8	1 512 758	9
Équipement Mairie	1 024 293	8	882 417	5	1 166 537	12
Bâtiments communaux	1 636 521	3	1 968 911	4	2 178 652	3
Éducation	1 268 093	5	1 188 236	10	2 136 926	4
Hydraulique	778 709	12	914 942	14	1 756 407	8
Santé	1 040 655	9	1 702 297	5	2 013 418	5

من جهة أخري، ينبغي إجراء تفكير معمق حول مفهوم مشروع الاستثمار ورقابة تنفيذه إلخ... بغية تفادي بعض الانحرافات المرصودة فيما يخص الطبيعة الحقيقية لبعض النفقات وتداعياتها المالية التي من شأنها المساس بعض الشيء، بمبدأ الإخلاص المحاسبي الذي تستدعيه المعايير الدولية، وكذلك المدافعين عن المقاربة **"النفقات العمومية والمسؤولية المالية"**

PEFA « Public Expendure and Financial Accountatability »

نسبة استيعاب اعتمادات ص.ج.ت للتجهيز

للتذكير، فإن نسبة استيعاب اعتمادات التجهيز للصندوق للتنمية هي النسبة المأوية المعبرة عن العلاقة بين المبلغ المصروف والمبلغ الممنوح علي **ص.ج.ت** من السنة المالية. ويتعلق الأمر بأحد المؤشرات الإحصائية الرئيسية التي تمكن من التقييم السنوي لسياسات استثمار أصحاب القرار المحليين وقدرات البلديات علي تنفيذها.

بيد أنه مع ظهور نسب تتجاوز 100% خلال السنوات المالية الأخيرة، **فقد المؤشر ملائمته بسبب البقايا المتأتية من الاعتمادات الغير مصروفة خلال السنوات المالية الفارطة ومصادر التمويل الأخرى غير ص.ج.ت(**التمويل الذاتي، برامج دعم التنمية المحلية...). يشار أخيرا إلي أن الإيرادات التي تمول التجهيزات البلدية تجمع إجماليا حسب مبدأ **الشمولية وعدم التخصيص:** إذ أنه إذا كانت المبالغ المصروفة غالبا ما تتجاوز مخصصات **ص.ج.ت** السنوية، ذلك لأن مصادر أخري للتمويل تأخذ أهمية تتزايد نسبيا. سيكون من شأن إقامة محاسبة تحليلية أن يمكن من ضبط مصدر التمويلات، لكنها ستكون باهظة من منظور **التكلفة/الفائدة**.

علي سبيل المثال: قررت بلدية **آكوينيت** في سنة 2013، علي عكس السنة المالية المنصرمة، عدم استخدام مبلغ 6.623.248 أوقية الذي سلم لها علي أساس كونه يشكل حصتها من **ص.ج.ت 2013.** إذا قررت البلدية المذكورة استخدام هذا المبلغ في 2014، فإن نسبة الاستيعاب ستتجاوز تلقائيا 100%.

كما أن إلغاء القسط الثاني من حصة التجهيز ص.ج. 2013، قد أدي إلي خفض نسبة الاستيعاب من 93،62% في سنة 2012 إلي 68،12%: وهكذا، امتنعت البلديات عن القيام بمصروفات تتجاوز نصف المخصص الذي استلمته، حالما أنه لم يعد بحوزتها احتياطي من الاعتمادات أو مصادر أخري للتمويل.

التقلبات	2 013	2 012	
	2 380 000 000	2 380 000 000	**مبلغ ص.ج.ت تجهيز المستلم**
-50,00%	**1 190 000 000**	2 380 000 000	**مبلغ ص.ج.ت تجهيز المستلم بعد قانون المالية التصحيحي**
-27,24%	**1 621 182 755**	2 228 260 832	**المبالغ المصروفة**
-25,51%	**68,12%**	93,62%	**نسب الاستيعاب**
-30,99%	**1 337 606 260**	1 938 353 085	**المبالغ المسددة**

يتعين في المقام الأخير، ملاحظة أنه علي الرغم من خفض المخصص بنسبة 50%، فإن مستويات المصروفات(1،6 مليار أوقية) والتسديدات(1،3 مليار أوقية)، تبقي فوق الغلاف المالي الجديد المحدد عند 1،9 مليار أوقية. ؛ الشيء الذي يبرهن علي أن البلديات تتوفر، علي العموم، علي مصادر تمويل أخرى أو بقايا تمكنها من أن تعوض جزئيا البتر المالي(تقلبات المبالغ المصروفة والمسددة علي التوالي من 24، 27-% و 99، 30-% مقابل 50-% من المخصص).

ملخـــــص ص.ج.ت 2013

أرقـــــام رئيسيـــــة

- **الغلاف المالي ص.ج .ت 2013 المحدد في الميزانية الأصلية 2013 عند مبلغ 3.500.000.000 أوقية، ثم خفض بموجب قانون المالية التصحيحي 2013 إلي مبلغ 2.309.999.607 أوقية يتوزع كالتالي:**
- **حصة متابعة ـ تقييم : محددة عند مبلغ 70.000.000 أوقية؛**
- **حصة التسيير : محددة عند مبلغ 1.050.000.000أوقية؛**
- **حصة التجهيز: بدل مبلغ 2.380.000.000 أوقية المصادق عليه في قانون المالية الأصلي والذي تبلغت به البلديات، تم تثبته في النهاية عند مبلغ 1.190.000.000 أوقية أي متوسط مبلغ لكل بلدية يناهز 5،5 مليون أوقية(11 مليون لكل بلدية في 2012)؛**
- **1.621.182.755 أوقية تم صرفها24،27- % مقارنة بسنة 2012).**
- **928 مشروعا معلنة (13،48 - % مق (13،48 - % مقارنة بسنة 2012).**
- **20،14% من المصروفات في قطاع التهذيب.**
- **19،93% من المصروفات في قطاع المياه.**
- **18،68% من المصروفات في قطاع المباني البلدية؛**
- **مبلغ متوسط الاستثمار بالمشروع: 1.746.964 أوقية((26،40+% مقارنة بسنة 2012).**

I. المـــــــــعاينـــــــات

لقد خلف الحدث الكبير الذي شكله تقليص حصة التجهيز من **ص.ج.ت 2013** إلي النصف، الوارد في قانون الميزانية التصحيحي 2013، نتائج بينها هذا التقرير **(**هبوط عدد المشاريع، انخفاض مستوي المبالغ المصروفة والمسددة ...).

غير أنه يبقي من المفيد توضيح بعض النقاط:

- **المبالغ التي أرسلت للبلديات علي عنوان ص.ج.ت 2013 ولم تستهلك هل هي لاغيه أم قابلة للتحميل بما أن ق.م.ت 2013 ألغي نصف حصة التجهيز بمبلغ 1،19 مليار أوقية؟**
- **وإذا كان الحال كذلك، هل نص ق.م.ت علي تقييد تكميلي بنفس المبلغ؟ أم أن ق.المالية الأصلي لسنة 2015 سيتكفل بتعويض إلغاء الاعتمادات المخصصة ل 216 بلدية للسنة المالية 2013؟**

وهكذا، فإن هذه التقلبات إضافة إلي الخصم المالي من مبلغ الصندوق، تضر بعض الشيء، مبدأ الاستقلال المالي المكرس بموجب قوانين اللامركزية المتعاقبة. تشكل الموارد المحولة لصالح البلديات، في ظل الوضع الحالي لسير **ص.ج.ت**، في آن واحد:

- ضرورة من منظور المواءمة والتضامن ما بين البلدي؛
- عدم كفاية المبالغ المالية؛
- من المفارقة أنها لا تحفز علي تعبئة الموارد الذاتية بسبب التطبيق غير الكامل للنصوص الموجودة.

وبالنظر إلي تقارير اللجنة الفنية الوطنية، فإن النظام الحالي لتزويد وتوزيع واستخدام الصندوق الجهوي للتنمية غير مرض. ويبقي عدد من التسؤلات مطروحا وخاصة:

¤¤¤ في مجال التوزيع

<u>بالنسبة لمخصص التسيير:</u>

- غياب مقرر يتضمن تطبيق المرسوم الآنف الذكر الذي ينص علي:"تعدل سنويا مخصصات التسيير الممنوحة للبلديات خاصة عواصم الولايات بحسب إيراداتها العادية بغية تحفيزها علي تحصيل مواردها الذاتية علي أساس أهداف عقود المدن الموقعة مع هذه البلديات ..."؛

- صعوبة تحديد مفهوم الفقر علي المستوي البلدي من اجل منح الحصة تناسبيا مع هذا المعيار؛

بالنسبة لمخصص التجهيز/الاستثمار:

- المعطيات التي علي أساسها تمنح الحصة تناسبيا مع السكان لم يتم تحيينها منذ سنة 2001؛
- بالنظر إلي غياب جرد يصنف البني التحتية والتجهيزات القاعدية لكل بلدية، فإن القواعد التي يتعين تطبيقها من اجل تحديد البلديات الأقل توفرا علي البني التحتية والتجهيزات("التأخر في مجال البني التحتية") ستكون غامضة.

¤¤¤ في مجال الاستخدام

لقد أبرز التقرير الإشكاليات التالية:

- تقطيع الاستثمار من خلال مضاعفة المشاريع الصغيرة. وبهذا يكون المبلغ أقل بكثير من المبالغ المقبولة عادة كي يكون لها تأثير علي التنمية المحلية؛
- إشكالية تأثير اختيار التجهيزات علي الخدمات الأساسية للمستخدمين؛
- المعطيات حول الحالة المادية للمشاريع غير متناسقة وغير قابلة للاستغلال مثل تلك المتعلقة بالوضعية المالية: بعض البلديات تقدم دائما نسبة تتسم بمصداقية كبيرة 100% من الصرف والتسديد، توجد إذن مشكلة في المتابعة والرقابة دون الحديث عن جودة التجهيزات المنجزة ؛
- عدم قدرة البلديات في مجال التحكم في المنشأة وضعف التنسيق مع المصالح الفنية اللامركزة التي من المفترض أن تسد هذه الثغرات؛
- التجاوزات الملاحظة في مجال عدم احترام القواعد الميزانية والمالية (تخصيص نفقات للتسيير مرصودة في قسم الاستثمار مثل مصاريف الإيجار أو إعانات أخري للتسيير علي غرار مبلغ 3،5 مليار أوقية **ص.ج.ت** المقيد في ميزانية الدولة علي انه نفقات استثمار في حين يحصل الاستثمار البلدي علي نسبة 68 % فقط من الاعتمادات المذكورة...) وكذلك نقص في المعلومات الصحيحة فيما يخص البقايا المالية ومصادر الاعتمادات.

¤¤¤ التـــــــوصيـــــــــــــات

i) *القيام بتقييم نقاط قوة وضعف التسيير الحالي للصندوق الجهوي للتنمية مع إبراز علي الخصوص:*

ـ حجمه بالنظر إلي تطبيق النصوص ذات الصلة و إلي **الرهانات/الحاجات** في مجال اللامركزية والتنمية المحلية والحالة السيئة للتجهيزات البلدية وتأثيرها والممارسة الفعلية للصلاحيات المخولة للبلديات؛

ـ دوره في مواءمة الموارد المالية بواسطة بحث إشكالية اللامركزية **تباين/تمييز** بين البلديات **"الحضرية"** و **"الريفية"** وفوارق الموارد الذاتية، الضريبية أساسا، بين البلديات والتكاملية مع صندوق التضامن البلدي: المواءمة أفقيا / عموديا؛

ـ ملائمة طريقة الاحتساب(المعايير المستخدمة...) والتوزيع؛

ـ إبلاغه وتوزيعه علي البلديات(آجال تأخذ في الحسبان الحاجات في مجال الإعلام والجدول الزمني لأعداد ميزانيات البلديات ...)؛

ـ نجاعة طريقة تسييره من طرف أصحاب القرار المحليين بالنظر للممارسات المعتمدة واعتبار حاجات ورغبات المستفيدين؛

ـ استيعابه و متابعة تقييمه ورقابة المنجزات،

ـ نجاعته و تأثيره الفعلي علي المستوي المحلي في مجال التنمية الاقتصادية و خلق الوظائف خاصة بالنسبة للتجهيزات التجارية و **التشاور/الإدارة الحرة للمجموعات الإقليمية؛**

ـ فيما يخص تصور وإنجاز التجهيزات: الوسائل التي تتوفر عليها البلديات في مجال التحكم في المنشأة، الرقابة الفنية واستلام التجهيزات، التنسيق حول السياسات القطاعية بين المصالح الفنية والمجموعات الإقليمية و البرمجة التشاورية حول التجهيزات المرتبطة بها، الاستخدام الأمثل للمصالح الفنية اللامركزة في حالة عدم وجود إدارة فنية للمصالح البلدية؛

ـ متابعته المالية(معالجة البقايا المالية والتمويلات المتأتية من مصادر أخري في الغالب غير معروفة ...).

ii) *تبيان كافة الإشكاليات المنبثقة عن نقاط القوة والضعف المحددة بغية اقتراح حلول تسمح بالاستجابة لها قدر الإمكان*، عن طريق استغلال علي سبيل المثال الطرق المحددة أدناه:

ـ **مراجعة أساليب التوزيع** أخذا في الحسبان التطورات الديموغرافية والمعطيات الإدارية والمجالية والاجتماعيةـ الاقتصادية الأكثر ملائمة للاستجابة لحاجات البلديات (معايير الفقر علي مستوي البلديات إذا أمكن، إعادة تحديد البني التحتية بإدخال عناصر جديدة متعددة الأبعاد، قطاعية، مجاليه ...)؛

ـ **أسلوب تمويل أكثر ملائمة لتجهيزات كبيرة ذات تأثير حقيقي علي التنمية المحلية** و إشباع الحاجات الأساسية للسكان(نظام لتوفير الأموال لمشاريع متعددة السنوات، مشتركة بين البلديات ...) ويأخذ في الحسبان الديناميكية في مجال تعبئة الموارد الذاتية و القدرات المالية والضريبية للبلدية وكذلك معايير

أداء البلدية في مجال التسيير البلدي(إقامة لجان التشاور المواطني، خطط التنمية البلدية، نسبة انجاز الاستثمارات المبرمجة...)؛

ـ **التعميق الشامل للمبادئ وتنفيذ قواعد المواءمة(**التضامن اتجاه البلديات الأضعف اقتصاديا وجغرافيا وضريبيا وكذلك اتجاه تلك التي لا تستفيد من التمويلات في إطار برامج دعم التنمية المحلية واللامركزية، تقسيم البلديات إلي فئات حسب تصنيف يسهل استراتجيات المواءمة...)؛

ـ **القيام بتشخيص في مجال تمويل السياسات القطاعية/التجهيزات المؤثرة علي التنمية المحلية،** وبالخصوص تحديد النفقات المخصصة من طرف مختلف الوزارات لسياساتها القطاعية(المياه/الصرف الصحي، البني التحتية الطرقية، الصحة، التهذيب، القطاع الزراعي ـ الرعوي ...) في مجال الاختصاصات التي يخولها القانون للمجموعات الإقليمية. و يمكن أن يشمل هذا التشخيص أيضا تصنيفا لمصادر التمويل ووضعها في توافق عند الاقتضاء ؛

ـ **تحديد استيراتيجية لرقابة جودة المشاريع وانجازها** عن طريق تحقيق أقصي توافق بين مختلف المصالح الفنية.

iii) *القيام بتقدير الحاجات وتقييم المستويات المطلوبة للمخصص المالي في مجال التسيير والاستثمار*، علي خلفية إعداد العديد من السنوريوهات المشفرة علي أساس التحويل التدريجي للصلاحيات وحسب مستوي التجهيزات المطلوبة، إضافة إلي بلوغ أهداف الألفية من اجل التنمية وبواسطة استغلال المعطيات المتوفرة من حيث التكاليف المحددة لكل صنف من التجهيز مع إعطاء اهتمام خاص لتكاليف التسيير المترتبة علي تشغيل واندثار التجهيزات.

iv) *اقتراح علي أساس i) ،ii) وiii)، أساليب جديدة لتوزيع واستخدام مبالغ ص.ج.ت، ملموسة وسهلة التنفيذ مع تحديد بالخصوص:*

- أشكال المنح وتوزيعها؛
- شروط القابلية؛
- معايير تحدد المبلغ الذي يتعين منحه وتحديد أساليب التوزيع وأساليب المواءمة؛
- التزامات المجموعة الإقليمية المستفيدة بصفتها المشرف علي أشغال الاستثمارات المنجزة، وكذلك مسؤولياتها في مجال تسيير وحفظ وصيانة البني التحتية؛
- أساليب الرقابة والتدقيق الفني.

V) *اقتراح علي أساس تحليل أساليب تمويل التنمية المحلية حاليا بموريتانيا، نظاما مندمجا لحشد الموارد الحالية وتطوير مصادر مبدعة للتمويل* (إنشاء معاهدة الدولة ـ المجموعات حول الاستقلال المالي وضمان الموارد ورسم التنمية المحلية و مساهمة الصناعات الاستخراجية...) دائمة، **حركية / مضبوطة** ، تمكن من المواكبة للتحكم التدريجي في كافة الصلاحيات المحلية خصوصا بواسطة **"عقود المدن"** التي يتعين إقامة مشروع لها بعد الدراسة.

vi) *اقتراح إطار منطقي للتدخل والبرمجة التدريجية يحقق الإصلاحات التي يتعين القيام بها ويبين الفرضيات/الشروط الضرورية لتنفيذها.*